

الآثار الاجتماعية والثقافية

للإعلام في ظل العولمة

أ.د. محمد الله بوجلل

جامعة الأمير عبد القادر

يشهد قطاع الإعلام والاتصال الجماهيري عبر العالم تطورات تكنولوجية وفضائية ووظيفية هائلة نتيجة للتقدم في تقنيات الإعلام والاتصال، والاستخدام الواسع والسريع للمستحدثات العلمية المتعلقة بهما، مما يقرب المسافات المكانية والزمانية بين أجزاء العالم وشعوبه وأقطاره، وفتح المجال للتواصل بين أبناء مختلف المجتمعات بالرغم من وجود تفاوت كبير في المبادلات الإعلامية والثقافية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة عن طريق الوسائط الاتصالية المعاصرة، نظرا لاختلاف مستويات تقدمها العلمي والتكنولوجي والثقافي والاتصالي.

ومن المنتظر أن التركيز الإعلامي على المستوى الدولي في السنوات المقبلة سوف يكون للبت الفوري المباشر للأحداث الكبرى إلى كل أنحاء العالم من خلال الأقمار الصناعية، مع الاستغناء عن معدات الاستقبال الحالية، والاكتفاء بأجهزة التلفزيون الحديثة المجهزة للاستقبال من الأقمار مباشرة، وأن الإعلام سوف يكون عاملا فعالا في التماسك الوطني والقومي لدول وشعوب متقدمة وعاملا فعالا في تفسخ وانهيار دول وشعوب متخلفة حضاريا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا¹.

¹ - راسم محمد الجمال، التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب: الأبعاد والإشكاليات، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان: الأول والثاني - يوليو/سبتمبر - أكتوبر/ديسمبر، ص 160، 161.

وإذا كان الصراع الأيدلوجي لا يزال يستهدف تشكيل الوعي، سواء بتزييفه أو تصحيحه، فإن النفوذ الثقافي المعاصر عن طريق الوسائط الاتصالية الحديثة، يستهدف السيطرة على المعرفة الثقافية والإدراك من خلال الصورة السمعية - البصرية، لإحداث تأثير في الفكر والوجدان والسلوك، عن طريق تنميط الذوق وقولبة السلوك، بواسطة تقديم نماذج استهلاكية من المنتجات الثقافية والإعلامية والحياتية¹.

وتشكل الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافي العالمي بوجهه الاحتكاري وقدراته التكنولوجية الهائلة، وأدواته الإعلامية المتقدمة، والتي تلعب الدور الحاسم في نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري في جميع أنحاء العالم، بهدف "تشويه وتهميش الثقافات المحلية، وإعادة إنتاج البنية المتخلفة، بكل ما تتضمنه من تسطيح للوعي وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال، وانعدام الممارسات العقلانية، وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد"².

ويستند الاختراق الثقافي الأمريكي إلى مجموعة ركائز فلسفية تدور حول بعض المسلمات والفرضيات التي تنطلق من الفلسفة الوضعية (المنظور البراجماتي - النفعي والرؤية السلوكية)، مثل قيم الفردية والحرية الشخصية والحياد، وثبات الطبيعة البشرية، وغياب الصراع الاجتماعي، وكلها تشكل المقومات النظرية للسياسة الثقافية الأمريكية التي تسعى إلى تنميط السلوك الإنساني، وخلق الإنسان ذي البعد والاتجاه الواحد، سواء داخل أمريكا أو على مستوى العالم، وذلك لصالح القوى المهيمنة على مقدرات ومصير السوق العالمية³.

¹ - عواطف عبد الرحمن، "الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي، الدراسات الإعلامية، العدد 88، يوليو/سبتمبر، 1997، ص 24.

² - المرجع السابق، ص 26، 27.

1 - عواطف عبد الرحمن، "الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي" المرجع السابق، ص 24.

إن تعميم النمط الاستهلاكي الأمريكي - الغربي، الذي تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية يشكل الهدف الأساسي الذي تسعى أمريكا إلى تحقيقه، بواسطة الاختراق الثقافي الذي يمثل إحدى آليات الهيمنة العالمية المعاصرة، والتي تتوج وتستكمل الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومجموعة السبعة الكبار...، إضافة إلى أن الاختراق الثقافي - الاتصالي يقوم بلور تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات النامية والعربية، وتسري ببطء وبثبات داخل منظومة القيم المحلية لتفتتها وتمزيقها من الداخل، وإحلال القيم الأمريكية - الغربية ذات الطابع الاستهلاكي - الترفيهي محلها، بهدف إعاقة نمو تلك المجتمعات النامية والعربية، المستقل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا¹.

وتحتاج الشركات المتعددة الجنسيات، أثناء توسعها على المستوى الدولي، إلى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لإحداث هذا التوسع، حيث يشير "أرجوميلو" إلى أن الأخبار المتعلقة بالشؤون الداخلية والدولية، بالإضافة إلى الأفلام وأشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس، وبرامج التلفزيون، وغيرها، تروج لأنماط من الحياة تساعد في عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية أو الإقليمية، لتصبح ذات صفة عالمية، ويرافق هذه العملية انتشار وتركيز المؤسسات الاقتصادية والمالية المهيمنة داخل النظم والبلدان التابعة².

وينظر بعض الدارسين إلى البث الإعلامي المباشر بشكل إيجابي، على أنه يسهم في إثراء المعرفة ونشر الثقافات، وتوسيع نطاق التعليم والوعي، واحترام حقوق الإنسان في نشر المعلومات والأخبار والحصول عليها. في حين ينظر بعض الدارسين إلى هذا البث الإعلامي المباشر، على أنه هيمنة ثقافية وتسلط على عقول أبناء العالم الثالث...، وينهب بعض الباحثين إلى أن الخطورة والإسفاف تتمثل

1 - المرجع السابق، ص 24، 25.

2 - محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال - التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية"، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، العدد: 123، يناير 1996، ص 105.

في بعض القنوات التجارية التي تتجه للتركيز على العنف والإثارة الجنسية والإباحية، مما يتصادم مع الثقافات المحلية في البلدان النامية، ومنها الثقافة العربية - الإسلامية¹.

وقد أدى ظهور البث الإعلامي المباشر في العالم العربي إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف، وإثارة الكثير من الجدل حول المخاطر الثقافية والاجتماعية التي ستهدد منظومة القيم العربية التراثية والمعاصرة، من خلال البرامج التلفزيونية الوافدة عبر البث المباشر، خصوصاً في ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبنوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة².

وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو 1987، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (1982) والمتضمن مبادئ وقواعد تنظيم استخدام الأقمار الصناعية في البث التلفزيوني المباشر الفقرة (13).

ويلاحظ أن هناك انتهاكا متواصلا لهذه المواثيق من جانب الدول الكبرى. كما أن استخدام الأقمار الصناعية يثير إشكالية أخرى لها خطورتها تتمثل في كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات ومبدأ الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية لكل شعب³.

وتوجد إشكالية أخرى لها علاقة بالهيمنة الإعلامية والثقافية الأجنبية في المجتمعات النامية وخصوصاً العربية منها، وهي تَعَوُّد وسائل الإعلام الجماهيرية المحلية على تقديم برامج ومواد إعلامية وثقافية أجنبية ومحلية مشابهة لها تتضمن محتويات وقيماً استهلاكية رديئة، تتناقض مع القيم الثقافية الوطنية ومع تطلعات الجماهير الشعبية إلى التقدم والتحرر وصيانة موروثها الثقافي. فلقد أدى انغماس التلفزيون، وغيره من وسائل الإعلام العربية في تغطية قيم اجتماعية مستوردة من الغرب أو محلية مشابهة لها، على حساب القيم الاجتماعية الحقيقية في البلدان

¹ - نبيل السمالوطي، "البث المباشر والهوية الثقافية: أدبيات القضية ومحاولات التفسير، مجلة البيان، السنة

العاشر، العدد 91، أغسطس 1995، ص 89، 90.

² - عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 19.

³ - المرجع السابق، ص 20.

العربية، إلى الإهمال والتقليل من أهمية المشاكل القومية والاجتماعية الأساسية، وإلى إنتاجها مضمونا إعلاميا مخدرا للمجتمعات العربية غير مبال بقيمتها التقليدية وأهدافها القومية. وأصبح يُنظر في المجتمعات العربية إلى قواعد النظام العالمي الاقتصادي والسياسي، على أنها مقياس لـ: "التمدن" و"التقدم". وفي الحقيقة أن ما يقال عن الثورة الإعلامية ما هو في الواقع إلا ثورة في التقنية يؤدي سوء استثمارها إلى غربة المواطن في مجتمعه، وإلى تشويه القيم الاجتماعية الأصلية¹.

إن كل مجتمع غني بطرق تقليدية للتعبير والتواصل التي لها خاصية المشاركة الجماهيرية، ومن الخطأ ألا يُعتمد على هذا التراث الإعلامي الغني حتى يُستفاد من إمكانيات الغرب الحديثة التي يمكن استعمالها لتطوير الوسائل الإعلامية التقليدية وزيادة فاعليتها في سد حاجات المجتمعات العربية والنامية إلى التواصل البناء.

وقد أدى دخول وسائل الإعلام الجماهيرية إلى المجتمعات العربية إلى تناقض ظاهري بين هذه المجتمعات، حيث أنه باعد بينها، كما أن تفاعل وسائل الإعلام مع الأنظمة العربية المختلفة خلق "وعيا" مختلفا للواقع العربي في مجتمعه كله، وأدى هذا إلى مشاركة جماهيرية مختلفة. فوسائل الإعلام تقرر ما هو الحدث، من حيث أنها تقرر لائحة ما يستطيع المواطن أن يقرأه أو يراه أو يسمعه من خلال هذه الوسائل، وعرضها للأحداث في الغالب، متأثر بمقدرة مسؤوليها من محررين وإداريين على استيعاب الحدث وتقديمه في قالب صحيح، وبالتالي فعمل وسائل الإعلام لا ينحصر في تقدير ما يحدث بل يتعداه إلى تصوير ما يحدث بالأسلوب الذي تراه مناسبا².

وفي التسعينات انتشرت القنوات الفضائية العربية، والأقمار الصناعية الناقلة للإنتاج الأجنبي لمختلف البرامج. وأبدى العديد من الباحثين قلقهم من هذه التقنية التي جاءت لا لتعمق الفجوة

¹ - نبيل دجاني، "البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد"، المستقبل العربي، العدد: 224، أكتوبر 1997، ص 62.

² - المرجع السابق، ص 62.

بين أفراد الوطن الواحد فحسب، بل بين الأقطار العربية الفقيرة والغنية. وازداد الانبهار بهذه التقنية، والتهافت على استخدامها، مع ازدياد انتشار أفلام الفيديو (هابطة المستوى) التي تعرض في المنازل، وهكذا تم استخدام الجيل الثالث من تقنية الإعلام لتعميق مظاهر التبعية، والفرقة، والتخدير، باعتبار أن الرسائل القادمة من الفضاء لم تجد من يعترض طريقها، لا مقص الرقيب ولا قوانين المطبوعات والنشر¹.

ويثور جدل بين الدارسين العرب حول الفرق بين التبعية الثقافية والاستتباع الثقافي، بالرغم من أن أهدافها واحدة، وإن كان كل منهما يمثل حلقة في سلسلة "ترويض" واحتواء العقل العربي من خلال إدخال العرب، كأفراد ومؤسسات وأنظمة، في علاقات تبعية كاملة أو شبه كاملة مع الخارج (الغرب الرأسمالي)، وقد أنجزت التبعية الثقافية الكثير من أهدافها في الوطن العربي، فقد شوهت صورة الإنسان العربي، من خلال وسائل الإعلام الغربية التي روجت صورة نمطية تتميز بالسلبية والأتكالية والقدرية للإنسان العربي، كما أسهمت في تحويل الثقافة الوطنية من عنصر استنهاض وطني وقومي ضد الغزو الثقافي الوافد، إلى مادة استهلاكية دعائية، وإلى المسلسلات السطحية والأفلام التجارية².

وليس بالضرورة أن يسعى الاستتباع إلى جعل العربي "أمريكياً أو أوروبياً"، بل يكفي إشعار الإنسان العربي بالذيلية والدونية تجاه الدول الأجنبية المهيمنة على مراكز الإنتاج الثقافي في الوطن العربي، وإظهار الفكر العربي بمظهر العجز عن الإبداع، والتمايز الحضاري، وإظهار الأنظمة العربية بمظهر الضعف والخضوع للمخططات الأجنبية والعجز عن حماية أرضها وتراثها وسيادتها ومستقبلها³.

¹ - عصام سليمان الموسى، "التدفق الإعلامي بين الدول العربية: أهميته، مزاياه، عوائقه"، الدراسات الإعلامية، العدد 78، يناير/مارس 1995، ص 24.

² - عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 26.

³ - نبيل دجاني، مرجع سابق، ص 62.

ونتيجة لهيمنة الإعلام الأجنبي على وسائل الإعلام ومحتواها، أصبح مضمون وسائل الإعلام العربية يساهم، بصورة عامة في تغريب المواطن عن مجتمعه بدل تسهيل مشاركته في أمور هذا المجتمع. ويتم هذا التغريب عن طريق تقديم مضمون إعلامي يُشعر المواطن بأن لا صلة له، أو رابط، مع ما يراه أو يقرأه أو يسمعه في قنوات تلفزيونية وإذاعية وفي صفحات الصحف من مضمون. ويشعر المواطن العربي بأن ما تعطيه إياه هذه الوسائل من مضمون غير واقعي ولا صلة له بواقعه، وفي حال قبوله بما تعطيه إياه هذه الوسائل يرى نفسه مندفعاً للثورة على قيمه وطرق معيشته.

وتسود رؤيتان لما تأتي به القنوات التلفزيونية الأجنبية عن طريق الأقمار الصناعية من برامج متنوعة وثقافات متعددة، فأصحاب الرؤية الأولى يرونها شراً خالصاً محدقاً بالمواطن العربي وخطراً يهدد ثقافته الوطنية وعاداته ومعتقداته، وأصحاب الرؤية الثانية يرونها انفتاحاً على ثقافات جديدة للاطلاع والمعرفة في مختلف العلوم والفنون¹.

والنظرة الموضوعية المحايدة تدعو إلى القول بأن ليس كل ما هو قادم من الخارج، ومن الغرب بالذات، عبر البث المباشر ضاراً بنا وبتقافتنا، كما أنه لا يمثل اتجاهًا خيراً، وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة من الأبناء، وهم المستفيدون أكثر من غيرهم، وتُخطّط معظم البرامج من أجلهم، خاصة وأنهم عماد المستقبل بالنسبة لأي أمة، وتعتقد عليهم الآمال في قيادة شعوبهم في المستقبل. بالإضافة إلى أنهم مازالوا في مرحلة تكوين أفكارهم وثقافتهم وأن مشكلاتهم تزداد تعقيداً، ويتلمسون حلولاً لها من شتى المصادر التي يأتي في مقدمتها التلفزيون، بما له من

¹ - سعود عبد الحميد هلوي، البث المباشر، وتلفزيون الخليج، دراسات إعلامية، العدد: 60، يوليو/سبتمبر،

جاذبية وتأثير وما تفتق به العقول الإلكترونية من خلاله، علاوة على ما يمثل من كونه أداة تسلية وإمتاع لمن يشاء¹.

ومن الأساليب العملية المساعدة على إيجاد البديل العربي عن البث الأجنبي هو إتاحة البث التلفزيوني لجميع محطات التلفزيون ليصبح في متناول المشاهدين في كل مكان من الوطن العربي، وسيكون من نتائج ذلك تقليل انجذاب المشاهدين العرب نحو البث الأجنبي باعتبار أن ما تقدمه المحطات العربية أقرب إلى عقله وعاداته وتقاليده، فضلاً عن أنها برامج بلغته التي يفهمها وليست بلغة أجنبية².

ومن جانب آخر، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى وجود تنافس شريف بين محطات التلفزيون العربية، لأن كلا منها ستعمل على جذب أكبر عدد من المشاهدين العرب بتقديم البرامج الجيدة والتميزة إذ أنه من الأولى بالمواطن العربي أن يشاهد محطات التلفزيون العربية من أن يشاهد برامج أجنبية تحمل في طياتها الأفكار الهدامة³.

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي اللجوء إلى التعددية الإعلامية في الوطن العربي وإفساح المجال للإعلام الخاص للقيام بدوره الإعلامي والثقافي والتقليل من الاحتكار الشديد للحكومات في هذا المجال وإتاحة مساحة كبيرة من الحرية الإعلامية والفكرية لرجال الإعلام والثقافة والفكر وتشجيعهم مادياً ومعنوياً لخلق نهضة إعلامية - ثقافية عربية أصيلة تشد المواطن العربي وتلبي احتياجاته ورغباته المعرفية والإعلامية والترفيهية في إطار مبادئه وقيمه وظروفه الاجتماعية.

ولكن هذه الأساليب لازالت مرفوضة من معظم الحكومات العربية ولازال الاحتكار والمنع والتضييق الإعلامي والثقافي هما السائدان في معظم الأقطار العربية، فلقد حرصت أغلبية الدول العربية على عدم الخوض في تجربة التنافس الإعلامي وخاصة في الإعلام المسموع والمرئي،

¹ - المرجع السابق، ص 90.

² - المرجع السابق، ص 90.

³ - المرجع السابق، ص 90.

وتبنّت نموذج إعلام الدولة الذي أسسته مجتمعات اتبعت طريقاً مخالفاً تماماً لمفاهيم التطور الرأسمالية الليبرالية، رغم أن العديد من الأنظمة العربية استقى نموذج تطور مجتمعاته الاقتصادي من الغرب الرأسمالي¹.

وقد انطلقت الدول العربية في اختيار نظامها الإعلامي هذا من أن احتكار الدولة للإعلام الجماهيري يشكل ضرورة حتمية لأن المجتمعات العربية تعيش حقبة تخلف شامل وتواجه ظروفًا سياسية وقومية واستراتيجية غير عادية فرضها واقع تجزئة واستعمار استيطاني، مما يتطلب انتزاع الإعلام من الأفراد والجماعات وانفراد الدولة بالمسؤولية الإعلامية، على اعتبار أن الشأن الإعلامي يرتبط بوظائف ومهام اجتماعية وثقافية تقع في مجال عمل الدولة ولا يجوز تركها نهبا للمبادرة الخاصة كغيرها من الأنشطة...، ومع ذلك فإن إعلام الدولة فقد، على صعيد الممارسة العملية، كل خصائصه ومميزاته متحولاً، في غياب نظام ديمقراطي مستقر، إلى إعلام مسخر كلية لخدمة أحد أطراف هذه الدولة وهو السلطة السياسية القائمة².

وقد أدت هذه الوضعية إلى تناقض بين احتكار الدول والحكومات العربية لوسائل الاتصال والمقاومات العديدة لهذا الاحتكار، مما جعل موضوع الاتصال يكتف كل العقبات الثقافية التي ميزت تطور هذه المجتمعات، من سيطرة الدولة، وانفصام الرابطة السياسية، والعودة إلى التقاليد... إذ أسهمت وسائل الاتصال، وبخاصة التلفزيون، في تقوية الطبيعة الاستبدادية لنظم الحكم القائمة³.

فالتلفزيون بتعظيمه الدائم شخوص القادة والزعماء، شجّع بوجه عام عبادة الشخصية السياسية، والراديو والتلفزيون في الوطن العربي، هما طرفان من أطراف احتكار الدولة،

¹ - فريال مهنا، لغة الإعلام العربي بين الفصحى والعاميات، الإذاعات العربية، العدد: 02، 2000، ص 35.

² - المرجع السابق، ص 35، 36.

³ - صدوق همامي، "احتكارات، ومآذن وفيديو"، رسالة اليونسكو، السنة الثانية والأربعون، العدد: فيفري 1995، ص 24.

والانتماء إليهما يخضع خضوعاً دقيقاً لإشراف الدولة. والعوامل الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، والعوامل السياسية مثل الكبح الذي تمارسه الرقابة، والعوامل الاجتماعية، مثل مطالب الطبقة المتوسطة تعمل كلها على تفاقم أزمة الإبداع... وهذا الوضع يدفع الناس إلى البحث في الخارج عما لا يستطيعون أن يجدوه في بلدهم، ويشجع هجرة الشبكات الوطنية، وينمي التبعية الثقافية للعالم الخارجي¹.

ولم يعد في الإمكان اليوم تصور مجتمعات مغلقة على نفسها، ولا يترتب على فتح مجالات قومية لوسائل الاتصال الخارجية تبعية ثقافية، اللهم إلا إذا استخدمت لاستدامة آراء داخلية في خصوص التفاوتات الاجتماعية، وكما يرى "صدوق همامي" إن الدعوة إلى الدفاع عن الهوية الثقافية في مواجهة وسائل الاتصال الغربية هو أولاً حجة إيديولوجية تنادي بها دول شمولية، وشخصيات سياسية، تغذي بها حيناً إلى صفاء خيالي أصلي².

وقد حاولت حكومات دول أخرى غير عربية تقييد الوصول إلى برامج الكمبيوتر، للسيطرة على وسائط الإعلام الجديدة التي توفر للمجتمعات المغلقة أو المراقبة سابقاً اتصالاً لا محدوداً عملياً بالعالم الخارجي، واعتبرت تلك السيطرة أمراً له أولوية قصوى، فقد سعت سنغافورة إلى حجب أشياء معينة موجودة على شبكة الأنترنت — أساساً معالجة كل البيانات لمنع الصور والآداب الإباحية، وكونت الصين "مجموعة قيادية مركزية" تابعة لمفوضية الدولة للتخطيط وتحت إشراف مباشر من نائب رئيس الوزراء من أجل إنشاء نظام مشابه سيحجب أكثر مما يمكن ببساطة اعتباره فحشاً³.

وتعود أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي، في جانب منها، إلى أن المجتمعات المغلقة لا يمكنها أن تنافس في عصر المعلومات، وسيكون مصير هذه البلدان هو الأسوأ، فهي تحتاج لنظرة لا

¹ - المرجع السابق، ص 24.

² - المرجع السابق، ص 26.

³ - دافيد روثكوبف، في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد: 85، نوفمبر / ديسمبر، ص 31.

تختلف عن نظرة نخبها لكي تدرك ذلك، ففي الصين، وبينما أطباق التقاط بث الأقمار الصناعية ممنوعة قانوناً من الناحية الرسمية، فإن واحداً تقريباً من كل خمسة من مواطني بكين يحصل على برامج تلفزيونية من خلال الأطباق اللاقطة، بينما يحصل ما يقرب من نصف سكان جوانجو على برامج تبث من خلال الأقمار الصناعية¹.

وسنغافورة، المركز التجاري البارز في جنوب شرق آسيا، هي أحد محاور الشبكة الكونية للمراكز التجارية التي تتمثل فيها فعلاً حياة النخب: فرجال الأعمال، في العالم كله، يقرأون جميعاً الصحف نفسها، ويرتدون البذلات نفسها. ويقودون السيارات نفسها، ويأكلون الطعام نفسه، ويركبون الطائرات نفسها، ويستمعون إلى الموسيقى نفسها، وبينما لا تزال شعوب بلادهم تقسمها الثقافة، فإنهم أدركوا أن المنافسة في السوق العالمية تتطلب منهم التكيف مع ثقافة السوق².

ويقوم موجهو العولمة المتسارعة اليوم بتحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية، ويتكرونها لتكنولوجيات وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات، ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات. وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة، والمعتقدات، واللغة، وكل مكونات الثقافة الأخرى... وتعرض اليوم خمس عشرة شركة أمريكية كبيرة في مجال الاتصالات مشاريع تنافسية ستؤدي إلى تطويق الأرض بكوكبة من الأقمار الصناعية وإلى تمكين أي فرد في أي مكان من الاتصال الفوري بأي شخص أينما كان دون الحاجة إلى إنشاء أية بنية أساسية للاتصالات على الأرض بالقرب من المرسل أو المستقبل³.

¹ - المرجع السابق، ص 31.

² - المرجع نفسه، ص 31..

³ - نفس المرجع، ص 29.

وتهيمن الولايات المتحدة على حركة المرور الكونية هذه في مجال المعلومات والأفكار، فلموسيقى الأمريكية، والأفلام الأمريكية، والبرامج التلفزيونية الأمريكية، وبرامج الكمبيوتر الأمريكية، أصبحت شديدة الهيمنة، ورائجة جدا ومشاهدة جدا، حتى أنها تتواجد اليوم في كل مكان على الأرض، بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تؤثر فعليا في أذواق وحياة وتطلعات كل الأمم، بينما ينظر إليها في بعضها باعتبارها مؤثرات مفسدة¹.

ولقد ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى حد كبير في حصول التغيرات التي تحققت في مجالات عديدة كالإلكترونيات الدقيقة والآلات الحاسبة والإنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وغيرها، وبذلك أصبحت العولمة عملية لا مفر منها ولا يمكن إلا التكيف معها، لأن العولمة ستعكس آثارها على الثقافة والاجتماع والسياسة، لأنها "المآل الحقيقي لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية وتحرير للاقتصاد والتجارة الدولية وتفاعل للثقافات وتلاحقها"².

وإذا كانت العولمة الاقتصادية ستحقق التقارب والتمازج بين الأمم فإن الثقافة يجب أن لا تتخلى عن هذه المهمة، وهي مؤهلة إلى التفاعل مع الكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى تدفع أسس المبادئ والمبادئ الثابتة مع المحافظة على الخصوصية الوطنية والإرث الحضاري للمجتمعات الإنسانية³.

والثقافة في ظل العولمة يجب أن تتجاوز الأطر التقليدية التي عرفتھا طوال القرون الماضية، وأن تقتحم المجالات التي يحتملها منطق التطور وتفرضها آليات العصر الحديث كوسائل الاتصال الحديثة وشبكاتها المتنوعة، وهو ما يجعلها قادرة على توجيه تفكير الإنسان وسلوكه نحو التمييز

¹ - المرجع السابق، ص 30.

² - نصر الجويلي، الثقافة العربية في مواجهة تحديات العصر، مجلة الهداية، العددان الأول والثاني، السنة، 25، 2000، ص 84.

³ - المرجع السابق، ص 84، 85.

بين المفيد وغير المفيد في الإنتاج الثقافي والاقتصادي وإدراكه لحاجياته الضرورية ونظرته إلى المنتج والخدمات، وإقباله واختباره لها يكون وفق المعايير والرؤى التي تخلقها الثقافة¹. وإذا أراد العرب تأسيس ثقافة عربية قادرة على الوقوف في وجه التحديات المتعددة الأشكال والألوان، فإن هذا لن يكون بالعزوف عن الثقافات الأخرى والانطواء على الذات، بل يكون بمواصلة التفتح مع التمييز الجيد بين النافع فيه والضار، والملائم للثقافة القومية وحضارتنا وتوجهنا الاقتصادي والاجتماعي والفكري وبين ما هو غير ملائم لهذه المكونات². وللتخلص من التبعية الثقافية الحقيقية فإن تحرير الإمكانات الإبداعية لدى الأفراد ومطلب جوهرى، ولا بد أن تبني دائرة الاتصالات في العالم العربي أولاً: حول قيم الحرية، والجدل، والتبادل، ولم يتيح الحديث البراق عن الهوية والتلاعب التقني بصورة شيطانية والآراء "البارانوية" (خاصة بالذهان الهذائي) بخصوص الآخرين، لن يتيح للعرب أن يستردوا سيادتهم الثقافية، أو يؤكدوا حضورهم الخلاق في العالم³.

إن الحديث عن الفكر العربي في مواجهة "العولمة" الثقافية بوجه خاص، هو حديث من قبيل العمل "الإيجابي" باتجاه مشروع نهوض عربي، غير أنه رغم الإيجابية "الظاهرة" التي يتمتع بها هذا الموقف في رؤيته لظاهرة "العولمة" لكنه، على أرض الواقع، لا يمتلك سوى فعلاً "سلبياً"، يتسم بالرد السليبي تجاه الظاهرة، تاركاً "الفعل الواقعي" المؤثر، لقوى "العولمة" واستراتيجيتها، بل — لأصحاب دعوة "ضرورة الانضواء العربي" في إطار العولمة. وهنا نكون وجهاً لوجه أمام

¹ — المرجع السابق، ص 85.

² — نفس المرجع، ص 85.

³ — صدوق همامي، مرجع سابق، ص 26.

الموقف الذي يرى في الظاهرة نفسها (العولمة) قدرا مطلقا ومستديما كتب على البلدان العربية، بحيث يغدو التسليم به ومحاولة الاندماج فيه من قبيل تحويل "الرذيلة" إلى "الفضيلة".¹

ويترتب على ذلك أن العالم العربي، من حيث كونه جزءا من "العالم الثالث" لن يجد نفسه من منظور هذا الموقف، إلا أمام ضرورة الاندماج في ذلك النظام الرأسمالي الليبرالي، إذا ما أراد أن يدخل في دائر "التقدم"، في القرن الواحد والعشرين، ولما كانت العلاقة بين العالم العربي والنظام الرأسمالي الغربي قائمة على الاستتباع والإلحاق وليس على الندية والتكافؤ، وكان المشروع الصهيوني جيبا وظيفيا من جيوب ذلك النظام في منطقة "الشرق الأوسط" فقد تبلور الأمر باتجاه الآتي: إما أن يندمج العالم العربي اندماجا وظيفيا في ذلك النظام الرأسمالي فيحقق شرط استمراره ونمائه، وإما أن يخرج عنه فيبدو عاجزا مهمشا مفتتا وغير ذي مستقبل استراتيجي.... إما أن يكون هناك احتمال "ثالث" أمام هذا "العالم" فهو مسألة يجري تغييرها.²

أما الأسباب التي يعتمد عليها هذا الموقف كمسوغات للانضواء "السلي" في إطار "العولمة" وتحليلاتها، وأوجه القصور التي تنضوي عليها تلك الأسباب... فيكفي الإشارة إلى سببين وراء هذا الموقف هما:

- الأول/ طابع منهجي: يرى أصحابه في محاولة الاندماج هذه الصيغة من صيغ الاندماج بحضارة العصر وتلقف مكتسباته، حتى لو تم ذلك بعيدا عن "الاستقبال" الفكري.
- والثاني/ ذو بنية مستمدة من اتجاهات الإحباط والقنوط وانسداد الآفاق بالنسبة لجمهور واسع في الوطن العربي، وشرائح متميزة من المثقفين والسياسيين العرب.³

¹ — حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة: التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في العولمة والتحول المجتمعي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، ص 115.

² — المرجع السابق، ص 116.

³ — المرجع السابق، ص 116.

إن هذا الموقف يحاول تسديد رؤيته وتحذيرها، على أرض الواقع، ملتقيا في ذلك مع استراتيجيات قوى "العولمة" بصفة عامة، ومع الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة "الشرق الأوسط" على وجه الخصوص، صارفا النظر عن التداعيات السلبية المحتملة على الوضع العربي، واقعه ومستقبله¹.

وتؤدي مثل هذه المواقف والرؤى والسياسات إلى الخضوع للمشروع الإيديولوجي للرأسمالية الجديدة المبينة على فكرة "التدويل" أو العالمية (العولمة Globalisation) في مطلع القرن الحادي والعشرين، ويقوم هذا المشروع الإيديولوجي الرأسمالي الجديد على "التكيف"، وأهم عناصر التكيف الإيديولوجي ما يلي²:

أ — حرية الأسواق والمبادرة الخاصة عن طريق الانخراط في الرأسمالية العالمية عبر التخصصية وآليات السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ولرؤى الأموال والنقود.

ب — العالمية: والمقصود بها هنا "عملية الغربنة" Westernization، والانخراط في سلك الغرب، فالدعوة الأيديولوجية للاندماج في العالم تبيح عكسها، إذ تتحول إلى الاندماج في الغرب ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعيا وسياسيا وثقافيا بالذات.

ج — الدولة المحورية: Pivotal- State ويقصد بها الاندماج في سلك الأمركة.

د — النمو الحديث الذي يتم عن طريق الانخراط في موجات التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربي.

¹ — المرجع السابق، ص 116.

² — محمد عبد الشفيق عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي (من "التحديث" إلى "استئناف التطور الحضاري"، في العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص 180، 181.

هـ — الحريات السياسية والتعددية الحزبية، بالرغم من وجود سيطرة الأحادية السياسية ذات العصب العسكري، أو الزمني، القائم على دعمتين من المؤسسة العسكرية والمؤسسة البوليسية، مع تغذيتها لذاها بالتوظيف الحاذق لنوعين من القوى: أولهما: قوى أو بدائل الداخل، في ضوء النظام السياسي من الداخل وأبرزها المؤسسة الدينية الرسمية، أو المؤسسة القمعية.

وثانيهما: قوى أو بدائل الداخل، في صورة نموذج الممارسة السياسية من الداخل، وتكمن هنا المعارضة الرسمية ممثلة في الأحزاب السياسية الرئيسية المستأنية¹.

ويتم التوظيف الرسمي لكل من بدائل الداخل من خلال: جهاز الدولة أو سلطة الدولة ممثلة في البيروقراطية الحكومية بمعناها الضيق، من جهة أولى، و"الأجهزة الأيديولوجية للدولة" من جهة ثانية، وأبرزها: أجهزة الإعلام والاتصال الجمعي، والمنظومة التعليمية، وأجهزة "الثقافة"². إن بدائل "الداخل" أو الأحزاب المعارضة "فقط"، دون أن تصل إلى الحكم بعكس الحال في الغرب، تحاول أيضا من جانبها توظيف النظام السياسي أو التلاعب ببعض متغيراته لتكسب مواقع لها هنا وهناك، لكن الغلبة هي للنظام الحاكم ولنموذج الممارسة السياسي، فلا الدعوات (الليبرالية) إلى تعديل الدستور وقوانين الأحزاب والصحافة... الخ والقوانين المقيدة للحريات، وإلى تداول السلطة، وإلى "التنوير" العقلي "الثقافي" ولا الدعوات إلى تعديل الميزان الطبقي وتغيير الهيكل الاقتصادي — الاجتماعي... الخ فلا هذا أو ذاك أو سواد قد أفلح في تغيير قواعد الممارسة السياسية، ولو جزئيا³.

وقد توصلت دراسة تحليلية للرسالة الإعلامية في الوطن العربي إلى أن الاهتمام الأساسي لها هو الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء وتسليط الأضواء على

¹ — المرجع السابق، ص 181.

² — المرجع السابق، ص 182.

³ — المرجع السابق، ص 182.

نشاطاتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم على حساب الوظائف الأخرى للإعلام مثل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية كما أن هذه الرسالة لا تعمل على تحقيق التنمية الثقافية بقدر عملها على إعاقتها من خلال بث قيم سلبية، بالإضافة إلى الهيام بالثقافة الأجنبية بدعوى التحضر ومجاراة روح العصر¹.

ويرجع اهتمام الأنظمة العربية بوسائل الإعلام إلى أن هذه الوسائل يمكنها أن تبني أو تدمر سمعة صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين. ومن ثم فإن بإمكانها أن تؤثر في القوة التي يتمتع بها المسؤولون، فالتغطية الإعلامية لشخصية معينة قد تضفي عليها المكانة وتضيف إليها الكثير فيما يتعلق بقدرتها الإقناعية والتأثيرية في مواجهة الآخرين².

ولعل أهم ما يسعى السياسيون العرب إلى تحقيقه عن طريق الإعلاميين هو تحقيق شرعيتهم وشرعية نظامهم. وإذا تصورنا أن الشرعية في الدول المتقدمة تتحقق من خلال إنجازات وأيديولوجيات النظم في هذه البلاد لدرجة تجعل الحاجة إلى الاعتماد على وسائل الإعلام أقل منها في الدول العربية التي لا تعتمد نظمها في تحقيق الشرعية على الإنجازات أو الأيديولوجيات بنفس الدرجة من القبول³.

¹ - عبد الله بو جلال، الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد: 147، 1991، 56/51.

² - بسيوني إبراهيم حمادة، العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون/ العددان: الأول والثاني، يوليو/ سبتمبر/ أكتوبر/ ديسمبر 1994، ص 190.

³ - المرجع السابق، ص 190.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أنه كلما قويت العلاقة: بين السياسيين والإعلاميين العرب فقد الرأي العام العربي الثقة في الإعلام العربي ولجأ إلى مصادر الإعلام الغربية للحصول على الحقيقة ويرتبط بذلك أيضا فقدان الثقة في الأنظمة السياسية العربية التي تزداد شرعيتها تآكلا¹. وتؤكد صحة هذه النتيجة الدراسة التي قام بها بسيوني إبراهيم حمادة لنيل الماجستير بكلية الإعلام جامعة القاهرة في 1986، عن دور وسائل الإعلام في وضع أولويات اهتمامات الرأي العام، إذ حاول صاحبها دراسة العلاقة بين أولويات اهتمامات وسائل الإعلام الحكومية والحزبية وأولويات الرأي العام، وتبين من نتائج الدراسة الآتي²:

1 - أن الارتباط بين أولويات اهتمامات جريدة الأهرام وأولويات اهتمامات الرأي العام ضعيفة جدا "19" وهو ارتباط ضعيف وغير ذي دلالة.

2 - أن الارتباط بين أولويات اهتمامات الصحف الحزبية (الوفد، والشعب، والأهالي) واهتمامات الرأي العام قوي (0.85) وهو ارتباط إيجابي وذو دلالة، وقد تم قياس اهتمامات الرأي العام عن طريق إجراء دراسة على عينة ممثلة للعاملين في النقابات المهنية في مصر (20 نقابة مهنية).

وعند التأمل في مغزى هذه النتيجة يتضح أن أكثر الصحف المصرية والعربية (قوة) لم تنجح في أهم وظيفة ينبغي أن تسعى لتحقيقها وهي وضع أولويات اهتمامات الرأي العام المصري ضمن اهتمامها، لأنها أخذت جانب السلطة في المقام الأول، مما أدى إلى فقدانها جانبا كبيرا من مصداقيتها أمام القارئ.

وما يجب التذكير به هنا هو أن السياسيين يستعينون بالإعلام بهدف زيادة شرعيتهم والتمكين لهم ودعم ثقتهم ولكن المحصلة هي أن المزيد من الهيمنة الإعلامية يحقق الأثر العكسي مباشرة.

¹ - المرجع السابق، ص 215.

² - المرجع السابق، ص 215، 216.